

حالة المتاحف في قطر

حسن علي الأنصاري

مارس ٢٠١٣

ورقة قُدمت في لقاء الأثنين (٢٢) ، الدورة الثانية ، بتاريخ ١١ مارس / آذار ٢٠١٣

حالة المتاحف في قطر

الأستاذ حسن علي الأنصاري

مقدمة

تمثل المتاحف جزء أصيل من الثقافة بمفهومها العام لها أهميتها الكبيرة لأنها تعتبر واجهات حضارية وثقافية هامة لابتداعات وإنجازات الدول والشعوب في مختلف المجالات عبر التاريخ أو في العصر المعاصر ، وهي وسيلة تواصل لا غنى عنها لنقل هذه الإنجازات إلى الأجيال المتلاحقة في مجتمعاتها وتعريف الدول والشعوب الأخرى بها . وكما تهدف وتحرص هذه المتاحف على إبراز ونقل أو نشر ثقافتها ، تراها تعمل أيضا على التعريف بثقافات الآخرين من خلال التعاون والتواصل مع المتاحف الأخرى من خلال برامج ثقافية وتعليمية مشتركة تهدف إلى خدمة المجتمعات والتقارب بين الشعوب .

لم تنشذ دولة قطر عن هذه القاعدة العامة في إتجاهها في سنوات السبعينيات من القرن الماضي نحو العمل على التعريف بثقافتها من خلال المتاحف ، فقامت بافتتاح متحف قطر الوطني في العام ١٩٧٥ الذي كان حدثا بارزا على مستوى منطقة الخليج حيث أحدث نقلة نوعية في العمل الثقافي للدولة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي آنذاك . وقد تطور العمل المتحفي في الدولة في سنوات الثمانينات والتسعينيات بفضل الجهود التي كانت تبذل ومشاركة الدولة في العديد من الأحداث والفعاليات الخارجية ذات الصلة ، وإن بقيت المتاحف بشكل عام في مفهومها والتقليدي ولم تستطع أن تلاحق وتواكب بسهولة التطورات الكبيرة في العمل المتحفي الذي شهده العالم خلال السنوات الأربعين بسبب محدودية الإمكانيات والنقص في الخبرات .

لكن ، وعلى الرغم من كل ما تحقق في سنوات الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي ، شهدت المتاحف في الدولة في بداية سنوات الألفية الجديدة تراجع ملحوظا في عملها وشهدنا إغلاقا لها لأسباب لا نعرفها بدقة لكنها بالتأكيد إدارية وليست مهنية. وتم تأجيل أو إلغاء مشاريع متحفية عديدة ، أعتمد لبعضها منها موازانات وصرفت فعلا أموالا للبعض الآخر . وفي غمرة الوضع الغامض والمتزعزع التي كانت تعاني منها الثقافة عموما والمتاحف خصوصا في منتصف سنوات الألفين ، صدر القرار الأميري رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥ والفاضي بفصل متاحف الدولة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث وإنشاء هيئة مستقلة ، تنطوي تحتها المتاحف ، بأسم هيئة متاحف قطر. وقد إستبشر الكثيرون بهذا القرار ، على الرغم من عدم منطقيته من الناحية الفنية ، وأعتبروا إن في ذلك إهتماما مباشرا بوضع المتاحف وأخذها مرة أخرى نحو التطور والصعود ، خاصة وإن هذه الهيئة الوليدة حظيت ولا زالت بكل الدعم والإمكانات المادية منها والمعنوية وبموازانات مفتوحة بلا حدود.

لكننا نطرح اليوم هذا التساؤل بعد مرور سبعة سنوات من ممارسة هيئة متاحف قطر لعملها بإمكانيات مفتوحة وكبيرة لم تحظى وزارة الثقافة ربما بعشرة بالمائة منها ، وهي بعيدة عن أية رقابة محاسبية ، وتضاعف عدد العاملين فيها إلى خمسة مرات ليصل حسب روايات البعض إلى ١٥٠٠ فرد : هل استطاعت هيئة متاحف قطر أن تطور من العمل المتحفي أو أن تقدم على الأقل شيء جديد للمتاحف لم يقم به الآخرون

ممن كانوا في الساحة قبل إنشاءها ، أم أن الهيئة ليست إلا عامل كبير لهدر المال العام وخلق وظائف برواتب خرافية لأجانب على حساب القطريين ، لم تقدم شيئا يذكر للمتاحف بل على العكس شهدت المتاحف بعد إنشاءها تراجعاً وتدهوراً كبيراً ؟ هذا ما سنحاول الخوض فيه واكتشافه من خلال هذه الدراسة التي تهدف إلى استبيان حقيقة حالة المتاحف في قطر اليوم وتقديمها للجمهور بكل شفافية وأمانة وصدق في ضوء كونها هيئة عامة يجب أن تخضع لأجهزة الرقابة العامة في الدولة ، بعيداً عن ما يروج له الإعلام المحلي الرسمي الذي وضع الأمانة المهنية جانبا مع الأسف في كل ما يخص موضوع المتاحف منذ إنشاء هيئة متاحف قطر!!! لكن قبل ذلك دعونا نقدم تعريفاً للمتاحف مع نبذة عن تطورها دون الخوض كثيراً في الجانب التاريخي .

المتحف

تعريف :

يتفق الجميع على أن المتحف هو المكان الذي يُجمع ويُحفظ ويُعرض فيه مقتنيات لأغراض التعليم والتنقيف والترفيه . وقد عرّف المجلس العالمي للمتاحف (ICOM) المتحف بأنه مؤسسة دائمة غير ربحية من أجل خدمة المجتمع وتطويره ، مفتوحة للعامة وتقوم بجمع وحفظ ودراسة وبحث وعرض التراث الإنساني وتطوره لأغراض التعليم والدراسة والتنقيف والترفيه ، وبمعنى آخر ، نقل الإرث الإنساني المادي والغير مادي إلى وسائل لأغراض البحث والتعليم والتنقيف والمتعة . ويوجد بالطبع الآف المتاحف حول العالم تهتم بجمع الأشياء ذات القيمة العلمية أو الفنية أو التاريخية وجعلها متاحة للجمهور من خلال صالات العرض الدائمة لديها أم من خلال معارض مؤقتة ثابتة أو متنقلة.

أصل كلمة متحف :

كلمة المتحف ، وتقال باللغة الإنجليزية (Museum) ، تأتي من اللغة الإغريقية وهي كلمة (ميزيون) وتعني دولة الشعر والأدب ، وبمعنى آخر هو المكان الذي يستلهم فيه الناس الأفكار والقصد من ذلك هو المكان الذي تستوحى فيه الأفكار وليس ما يحتويه. وقد كان الميزيون في بلاد اليونان مزيجاً من معبد ومعهد دراسي تحول مع الزمن إلى مدرسة للفلسفة اليونانية. ومن المتفق عليه أن أول إنشاء لما يمكن أن يمثل المتحف بمفهومه الحالي كان في مكتبة الأسكندرية أثناء العهد الإغريقي والمعروفة عن كونها أيضاً أول مكتبة في العالم.

أنواع المتاحف :

ظهرت الكثير من المتاحف خلال تطورات الزمن ، لا نريد الخوض في تفاصيلها ، ونذكر منها ما هو متداول ومتعارف عليه حالياً لكي لا نشنت ذهن القارئ الكريم :

١- المتاحف العامة :

وهي التابعة للدولة والتي يعرض بها ما يمثل جانبها الحضاري والثقافي والعلمي وغيره ، وكذلك ما يمكن أن يمثل الدول الأخرى من خلال التعاون المشترك القائم بين المتاحف المختلفة المنتشرة في مناطق كثيرة من العالم. ويمكن أن تكون هذه المتاحف في مباني مخصصة لها كما هو الحال لمعظمها أو أن تكون في الهواء الطلق وهو ما يمكن أن يمثل الجانب الخارجي لهذه المتاحف كعرض الآثار القديمة التي لا يمكن تحريكها أو نقلها أو الحدائق لعرض النباتات والزهور وخلافه. ويمكن لهذه المتاحف أن تكون تخصصية ، بمعنى أنها تتخصص في عرض ما تم إنجازه في مجالات بذاتها وهي ما يمكن أن نبينها في الآتي :

- **متحف العلوم والتاريخ الطبيعي** الذي يهتم مثلا بعلوم الأحياء البشري والحيواني والنباتي والعلوم بجوانبها المختلفة الخ.
 - **متحف الشعوب أو الإنسان** وهو المتحف الذي يبرز تاريخ الشعوب والحضارات وتطورها ويبين الأعراف المختلفة وعاداتها وطقوسها المعيشية والحياتية ومن ذلك الملابس والمأكل.
 - **المتحف العلمي** وهو المتحف الذي يبرز ما وصل إليه الإنسان من تقدم في المجالات العلمية كعلوم الفضاء والطيران والأرض والبحار والصناعات..... الخ.
 - **المتحف الافتراضي** وهو ما يمكن أن يطلق على المقننات ذات الطابع الإلكتروني والمرئي أو السمعي.
 - **المتحف التعليمي** الذي يهدف إلى تعريف فئات المجتمع المختلفة ، ومنهم الأطفال ، بنظم التعليم السابقة واللاحقة وكيفية تطورها ، والعمل على توعيتهم وتعليمهم في مجالات معينة من خلال استخدام وسائل التعليم الحديثة كالتيكنولوجيا الرقمية والوسائط التفاعلية وغيرها.
 - **متاحف الفنون** والتي تشمل الفنون بأشكالها كالرسم والنحت ومنها من يتخصص في حقب أو مدارس أو اتجاهات معينة.
- هنالك بالطبع العديد من المتاحف المتخصصة لا يتسع المجال لذكرها لكن يمكن لما ذكر أعلاه أن يشملها ، ويمكن للمتاحف العامة أن تشمل على جانب كبير مما ذكر في متحف واحد لكن في أقسام أو مبان منفصلة كمتحف المتروبوليتان في نيويورك ومتحف سميث سونيان في واشنطن أو حتى متحف اللوفر في باريس.

٢- المتاحف الخاصة :

وهي المتاحف التي تعود ملكيتها إلى أفراد أو عائلات ، يُعرض فيها الإرث الخاص أو المقننات العائدة إلى ذلك الفرد أو تلك العائلة. ولدينا في قطر متحف الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني كمثال لهذه المتاحف الخاصة حيث نجد مقننات كثيرة في جوانب مختلفة ومنها على سبيل المثال الأسلحة والسيارات والملابس والحلي واللوحات والسجاد الخ.

ويمكن أن تكون المتاحف الخاصة تخصصية أيضا كما جاء أعلاه كالمتاحف التي تعرض الحلي والمجوهرات العائدة لعائلات بذاتها أو متحف لأعمال بعض الفنانين كمتحف سلفادور دالي في برشلونة.

تطور العمل المتحفي :

لقد كان جل اهتمام العاملين في المتاحف ينصب على الإقتناء والحفظ في سنوات ما قبل الخمسينيات من القرن الماضي حيث كان يحرص الجميع على اقتناء الأفضل والأثمن لتزيين المتاحف بها والعمل على تخصيص كل ما يلزم من أجل حفظ تلك المقتنيات بأفضل الطرق والسبل بعيدا عن العوامل البيئية والمناخية التي يمكن لها أن تؤثر على شروط بقائها. وكانت تلك المتاحف تعرض ما لديها لكن ، مع الأسف دون وجود ما يمكن أن يجذب الناس إليها لزيارتها وتأمل وتقدير ما لديها من كنوز مما كان يعرض هذه المقتنيات للغبار وإبقاءها بعيدا عن إستفادة المجتمع الفعلية منها.

وإنطلاقا من هذا المبدأ ، وعند شعور العاملين في المتاحف بعزلتهم عن فئات وقطاعات المجتمع الأخرى ، بدأوا في التفكير بجدية في كيفية جذب وتشجيع الجمهور لزيارة المتاحف. وقد كانت بداية التحول التدريجي في مفهوم العمل المتحفي والنظر إلى المتاحف في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي. حينها بدأ العمل في خلق برامج تثقيفية وتعليمية للفئات المختلفة من الجمهور بما في ذلك التواصل مع المدارس والجامعات وتشجيع عمليات البحث والدراسة حول المقتنيات وإبراز كل ما لدى تلك المتاحف من مقتنيات للجمهور وتسهيل الوصول إليها وجعلها في متناول أيدي الناس لأغراض التعلم والإستكشاف. وبدأنا نرى الفعاليات التعليمية والترفيهية المختلفة ذات الصلة المباشرة أو الغير مباشرة بالمتاحف سعيا لجذب أكبر عدد ممكن من الزوار. ومنذ هذا التحول بدأنا نرى المتاحف تتحول من مجرد أماكن لحفظ المقتنيات الثمينة يغطيها الغبار إلى مؤسسات تعليمية وثقافية فعلية أصبح لديها دورا بارزا في مجمل الحراك الثقافي والاجتماعي ، وصار المتحف يذهب إلى الآخرين بدلا من انتظارهم دون جهود يبذلها ، ومن هنا بدأنا نرى المعارض المؤقتة والمعارض المتنقلة لما تمتلكه هذه المتاحف وبدأت برامج التعاون والتبادل مع المتاحف الأخرى وكذا التعاون مع المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى. هذا فيما يخض المفهوم الحديث للعمل المتحفي بشكل عام ، فهل استطاعت متاحف قطر أن تتطور في هذا الجانب ؟

نبذة عن تاريخ المتاحف في قطر

لا بد من الإشارة بأننا في قطر لا نملك تاريخا طويلا في المتاحف بمعنى الكلمة العلمي لمفهوم المتحف على الرغم من وجود بعض البيوت الخاصة التي كانت تمتلك بعض المقتنيات. وقد شكلت هذه المقتنيات في وقت لاحق جزءا هاما في توفير المجموعات لأول متحف أفتتح في قطر.

فقد أفتتح أول متحف في الدولة في العام ١٩٧٥ وهو متحف قطر الوطني ، وقد كان افتتاح هذا المتحف حدثا بارزا على مستوى دول منطقة الخليج إذ كان أول متحف فعلي في المنطقة إحتوى على الجانب البري في بداياته من الحياة في قطر في فترة ما قبل وما بعد اكتشاف النفط والتحول الذي شهدته الدولة فيما بعد. وكان المتحف يملك مجموعة قيمة من المسكوكات الإسلامية خصص لها قسما كاملا ليعرضها على الجمهور ، وهذا ما لا نراه اليوم مع الأسف. ثم أفتتح القسم البحري من المتحف في العام ١٩٨١ وقد أحدث

تحولا في العمل المتحفي وحقق مكاسب ثقافية ثمينة للمتحف كونه أول متحف يمتلك قسم بحري بأكواريوم يظهر الحياة البحرية في قطر بشكل حي.

لابد من التذكير هنا بأن في تلك الفترة كانت المتاحف تخضع لإدارة السياحة والآثار ، الذي تغير أسمها لاحقا ليصبح إدارة المتاحف والآثار التابعة لوزارة الاعلام والذي أستمر الوضع كما هو عليه إلى أن تم الغاء وزارة الاعلام وإنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث وإلحاق الإدارة بها.

بعد افتتاح متحف قطر الوطني ، شهدنا إنشاء متاحف أخرى كان لها دور في إبراز التراث القطري وجوانبها الثقافية كالمتاحف الإقليمية في الخور والوكرة والزبارة ، والتي أنت لتكمل ما كان متحف قطر الوطني يقدمه. ثم أفتتحت متاحف تخصصية كمركز الصناعات والحرف التقليدية في قلعة الكوت بالدوحة ومتحف بيت العادات والتقاليد في بيت نصرالله الواقع في منطقة السوق بوسط الدوحة والذي تحول لاحقا إلى مكاتب مع الأسف. وفي مرحلة لاحقة أشترت الدولة مجموعات ثمينة من قطع السلاح من أحد المقتنين الخاصين وانشأت متحفا خاصا أسمته متحف السلاح يقع إلى اليوم في حي اللقطة ، ولكنه مع الأسف لم يفتح أبدا للعامه وبقي ولايزال للزيارات الخاصة فقط على الرغم من غنى وثراء وتنوع المجموعات الخاصة به. وهذا الأمر لا يختلف مع متحف المستشرقين الذي أشترته الدولة أيضا من نفس المقتني الخاص إذ بقي بدوره مغلقا أمام الجمهور منذ امتلاكه ويستقبل فقط الزيارات الخاصة المرتبة مسبقا. ويحتوى هذا المتحف على مجموعات ثمينة من لوحات رسمها فنانون من الغرب عن الشرق خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي ، ومبنى متحف المستشرقين الحالي يقع بجوار مبنى متحف قطر الوطني القديم. وأخيرا استحوذت الدولة على المكتبة التراثية الواقعة في حي اللقطة كذلك والتي تحتوي على كتب ومخطوطات وخرائط قديمة لا تقدر بثمن لكنها ، بدورها لا يختلف وضعها عن متحف السلاح ومتحف المستشرقين في إبقاءها مغلقة أمام العامة وحرمان الجمهور من ما تحتويه من كنوز !

هذا فيما يخص المتاحف الموجودة على الأرض في فترة التحول من وزارة الاعلام إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ومن ثم فترة المجلس نفسه ، وقد طرح المجلس الوطني ، منذ بداية إنشائه تقريبا ، العديد من المشاريع لأفتتاح متاحف جديدة نذكر منها :

- متحف الفن الإسلامي ، والذي بدأت فكرته في العام ١٩٩٦ .
- متحف التصوير الضوئي ، وقد امتلكت الدولة مجموعات فاخرة من أدوات التصوير القديمة ومجموعة كبيرة من الصور التاريخية القديمة المختلفة.
- متحف الأزياء الشعبية في قلعة الكوت.
- المكتبة الوطنية وتشمل عدد من مشاريع المتاحف بها كمتحف للطوابع ومتحف للمصريات وآخر للحلي والمجوهرات (مجموعة ثرية) ونقل متحف المستشرقين إليه وقسم للوثائق والمخطوطات الخ.
- إعادة تأهيل متحف قطر الوطني.
- إعادة تأهيل متحف الزبارة.
- إنشاء متحف للطفل.

- المتحف الرياضي أو الأولمبي.
- متحف للسيارات والدراجات القديمة.

لقد كانت الطموحات كبيرة والعمل كان يجري على قدم وساق لتنفيذ هذه المشاريع ، لكن حدث أن تعرض المجلس الوطني لهزة كبيرة في العام ٢٠٠٥ أثرت بشكل مباشر في خطته وبرامجها نتج عنها إلغاء أغلب المشاريع نذكر منها ما يلي على النحو الآتي :

- تم إلغاء مشروع متحف التصوير الضوئي بعد دفع مبلغ عشر مليون دولار للمصمم الأسباني كالترافا.
- إلغاء مشروع متحف قطر الوطني بعد اعتماد مبلغ ٣٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري للمشروع (نذكر هنا بأنه تمت مخاطبة مصمم المشروع من جديد في وقت لاحق لتصميم جديد)
- إلغاء مشروع متحف الأزياء الشعبية.
- إلغاء مشروع متحف الزبارة بعد اعتماد مبلغ ١٢٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال وترسيته على إحدى شركات المقاولات المحلية.
- إلغاء مشروع المكتبة الوطنية بعد دفع مبلغ ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال للمقاول كتعويض عن وقف المشروع (استحوذت مؤسسة قطر مؤخرا على هذا المشروع من وزارة الثقافة والفنون والتراث).

في ظل هذه الأوضاع الغير مستقرة ، أُتخذ قرار في العام ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة بأسم هيئة متاحف قطر ، والذي تم بموجبه فصل إدارة المتاحف والآثار عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث لتصبح هيئة مستقلة بذاتها تعنى بشؤون المتاحف في قطر. وقد استمرت الهيئة إذن في هذه الأوضاع الغير مستقرة لكن جرت بعض التغييرات في ما كان مطروحا على الساحة من مشاريع وبرامج وإن إستمر العمل ببعض منها نذكر منها ما يلي :

- تم افتتاح متحف الفن الإسلامي في نوفمبر ٢٠٠٨ بعض تأجيلات عدة بسبب تعديلات في المشروع نفسه من ناحية التقسيمات الداخلية وأساليب العرض.
- جرى إعادة تصميم متحف قطر الوطني الجديد من قبل نفس المصمم للمشروع السابق الفرنسي جان نوفيل ، لكن التكاليف الإنشائية للمشروع قفزت من ٣٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى ١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال !!!؟؟ ، وهذا دون الحديث عن تكاليف التصميمات الداخلية والديكورات ووسائل العرض الداخلية والخارجية وغيرها.
- تم إعادة تأهيل متحف الخور الإقليمي منذ أكثر من خمس سنوات ، لكنه لا يزال مغلقا إلى الآن دون معرفة الأسباب على الرغم من التكاليف الباهظة لعمليات التجديد والصيانة والترميم.
- أُغلق متحف الوكرة وتعرض للإهمال الشديد وتحول إلى سكن للعمال العزاب !!!
- أُهمل أيضا متحف الزبارة الذي يغطيه الآن الغبار الكثيف من كل جانب.
- تمت إزالة بعض الأبنية الأثرية والتاريخية (العمارة التقليدية) على الرغم من حماية قانون الآثار ، الذي صُدر في العام ١٩٨٠ ، لها لكن لم يُعمل به.

- التعاقد مع بعض الجامعات الأجنبية لأغراض التنقيب في الدولة وخارجها على الآثار دون وجود شرط يفيد بوجود كادر وطني مصاحب للتدريب واكتساب الخبرة.
- افتتاح متحف الفن العربي الحديث في مبنى إحدى المدارس القديمة (إعادة تأهيل) وقد تضررت العديد من المقتنيات بسبب تسرب المطر من السقف في أحد الصالات مما يطرح التساؤل حول تحديد الفرد أو الجهة المسؤولة؟!!!.
- تتحدث هيئة متاحف قطر دائما عن مشاريع متاحف منذ فترة ليست بالقصيرة ، وقد خصصت لها موازنات وكوادر وظيفية ، أغلبها أجنبية ، يُدفع لها رواتب سخية ، لكنها إلى الآن غير موجودة على الأرض ولو في المستقبل المنظور ، ولا تزال باقية على الورق دون حتى معرفة الوضع الحالي لها ، ومن هذه المشاريع : متحف الطفل والمتحف الأولمبي ومتحف التاريخ الطبيعي (الذي ربما سيكون في قاعة المعارض المؤقتة الحالية حسبما قيل لكن لا يُعرف متى) ومتحف اللؤلؤ في الوكرة حسبما أُعلن.

القرارات الخاصة بإنشاء هيئة متاحف قطر

تحدثنا أعلاه عن الجانب التاريخي التسلسلي للمتاحف بشكل مختصر وعام والتي كانت تابعة إذن للجهاز الحكومي المعني عموما بالعمل الثقافي في الدولة وهو المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث. لكن ظهور قرار بفصل المتاحف عن المجلس وإنشاء هيئة مستقلة بذاتها أحدث تحولا في العمل الثقافي وطرح العديد من التساؤلات حول جدوى اتخاذ مثل هذا القرار الهام وما إذا كان سيغير من وضع المتاحف في شيء ، خاصة وأنه لا يمكن فصل المتاحف عن العمل الثقافي من الناحية المنطقية والفنية لأن العمل الثقافي يجب أن يخضع لسياسة ثقافية واضحة ومحددة لا يجب أن يكون فيها تداخل اختصاصات أو ازدواجية مهام بين مؤسسات عدة. ومن الأمثلة على ذلك تقول هيئة متاحف قطر أنها تعمل على جمع التراث في حين أن هذا من اختصاص إدارة التراث بوزارة الثقافة والفنون والتراث. من ناحية أخرى ، نرى إستضافة وزارة الثقافة لأعمال جمعية التاريخ والآثار في دول مجلس التعاون الخليجي علما بأن ذلك من صلب عمل هيئة متاحف قطر. هذا ناهيك عن بعض البرامج الأخرى كالأسابيع الثقافية والتي هي من إختصاص وزارة الثقافة ، تقوم بها هيئة متاحف قطر كالأسبوع الثقافي في اليابان ومهرجان الصيد في فرنسا الخ.

دعونا نعود لقرارات إنشاء هيئة متاحف قطر ببعض التفصيل ، خاصة من الناحية القانونية والرقابية والمحاسبية.

لأجل ذلك علينا الإشارة أولا إلى قانون الهيئات والمؤسسات العامة رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٤ ، الذي استند إليه القرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة متاحف قطر والقرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم هيئة متاحف قطر، لنرى مدى تطابق القرارين مع القانون خاصة مع المواد التي سنذكرها.

فقانون الهيئات والمؤسسات نص على إنشاء تلك الهيئات أو المؤسسات بقرار من الأمير بناء على اقتراح مجلس الوزراء تعود فيها تبعيتها إلى مجلس الوزراء حسب المادة رقم (٢) من القانون نفسه ، وعلى أن

تكون موازاناتها ملحقه بالموازنة العامة للدولة وعلى نمط الوزارات والأجهزة الأخرى وذلك حسبما جاء في المادة رقم (٤). ونصت المادة رقم (٣) من القانون على نفاذ بعض البنود في قرارات الهيئة أو المؤسسة العامة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء ، وفي المادة (١٢) نلاحظ أن من يمثل الهيئة أو المؤسسة العامة أمام القضاء وفي علاقاتها مع الغير هو رئيس مجلس الإدارة ، ولمجلس الوزراء تعيين مراقب حسابات أو أكثر يتولى مراقبة حسابات الهيئة أو المؤسسة العامة دون الإخلال بأحكام قانون ديوان المحاسبة حسبما جاء في المادة (١٥). ونصت المادة رقم (١٧) من القانون بأن أموال الهيئات العامة أموالا عامة يسري عليها ما يسري على هذه الأموال من أحكام ، وجاء في المادة رقم (١٨) أن لمجلس الوزراء أن يصدر بقرار منه نماذج استرشادية للوائح الإدارية والمالية والفنية وشؤون الموظفين للهيئة ، حيث أن موظفو الهيئات من الموظفين العموميين الذين تسري عليهم أحكام قانون الخدمة المدنية (قانون الموارد البشرية لاحقا) فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لوائح شئون توظيفهم ، وذلك حسب المادة رقم (١٩). وأخيرا ، في المادة رقم (٢٠) من القانون ، جاء ما نصه بأن لمجلس الوزراء ، في أي وقت ، أن يطلب من الهيئة أو المؤسسة العامة تقديم تقارير عن أوضاعها الإدارية والمالية والفنية ، أو أي وجه من أوجه نشاطها أو أي معلومات تتعلق بها. هذا فيما يخص قانون الهيئات والمؤسسات العامة نفسه ، لكن ماذا عن القرارين المتعلقين بإنشاء وتنظيم هيئة متاحف قطر ، الصادرين على التوالي في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ ، المستندين على قانون الهيئات والمؤسسات الذي نتحدث عنه ، وهل القرارين يتبعان فعلا هيئة متاحف قطر لمجلس الوزراء ؟ لنحاول أن نوضح ببعض التفصيل ونرى ذلك ، ولنتحدث أولا عن القرار الأميري رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة متاحف قطر :

تقول المادة رقم (٢) من القرار بأن هيئة متاحف قطر هيئة عامة وتلحق موازنتها بالموازنة العامة للدولة ، لكن جاء في المادة رقم (٣) بأنها تتبع الأمير وليس مجلس الوزراء. كذلك في المادة رقم (٩) من القرار جاء ما نصه بأن قرارات مجلس أمناء هيئة متاحف قطر المنصوص عليها في البنود (١-٥-٦) من المادة لا تكون نافذة إلا بعد اعتماد الأمير لها وليس مجلس الوزراء كما هو الحال في قانون الهيئات والمؤسسات العامة في المادة رقم (٣) منه. ولا يمثل رئيس مجلس أمناء هيئة متاحف قطر الهيئة أمام القضاء وفي علاقتها مع الغير، كما هو معمول به في القانون، بل المدير العام للهيئة كما جاء جليا في المادة رقم (١٧) من القرار. وأعطت المادة رقم (١٩) من القرار موازنة سنوية تقديرية للهيئة على نمط موازنات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لكنها لم تشر إلى الجهة التي تُلحق بها. ونصت المادة رقم (٢٠) على أن الأمير هو من يعين مراقب حسابات أو أكثر لمراقبة حسابات الهيئة مع كامل الحق في الاطلاع على دفاترها وسجلاتها ورفع تقرير سنوي للأمير وليس لمجلس الوزراء. وفي المادة رقم (٢١) من القرار جاء أن على الهيئة ان تقدم للأمير تقريرا سنويا مفصلا عن أوجه أنشطتها ومشاريعها وسير العمل فيها ومركزها المالي في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، كما جاء في المادة رقم (٢٢) بأن للأمير أن يطلب ، في أي وقت ، من الهيئة تقارير عن أوضاعها الإدارية والمالية أو اي وجه من أوجه نشاطها.

أما فيما يتعلق بموظفي الهيئة فيسري عليهم قانون الخدمة المدنية (قانون الموارد البشرية لاحقا) وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار أو في لائحة شؤون موظفي الهيئة ، حسب نص المادة رقم (٢٥).

كما يلاحظ القارئ الكريم ، لا يتوافق قرار إنشاء هيئة متاحف قطر رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥ فعلا مع قانون الهيئات والمؤسسات العامة في العديد من المواد ، وبخاصة في موضوع التبعية والرقابة والمحاسبة. لكننا ، وقبل التحدث بتفصيل أكثر في هذا الشأن ، دعونا نرى ما جاء في القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتنظيم هيئة متاحف قطر والذي عدل في بعض مواد القرار السابق بإنشاء الهيئة وحذف مواد أو فقرات منها.

فالمادة رقم (٢) من قرار التنظيم ألحقت موازنة الهيئة بالديوان الأميري بعد أن كانت غير واضحة المعالم في القرار السابق. وأضيفت فقرة في المادة رقم (١٨) المتعلقة بالموارد المالية للهيئة بما نصه "عائدات استثمارات الهيئة " وهي لم تكن موجودة في نفس المادة من القرار السابق. أما فيما يتعلق بالحذف ، فقد حُذفت المادة رقم (١٩) في القرار السابق تماما من القرار الجديد ، والتي كانت متعلقة بموازنة الهيئة. وأُكْتُفِت المادة رقم (١٩) من القرار الجديد بذكر بأن للأمير تعيين مراقب حسابات مستقل أو أكثر لمراقبة حسابات الهيئة ، مع رفع مراقب الحسابات تقريراً إلى الأمير بذلك ، وتم حذف الفقرة المتعلقة بحق مراقب الحسابات ، في كل الوقت ، بالاطلاع على دفاتر الهيئة وسجلاتها ومستنداتها ، وفي طلب البيانات التي يراها ضرورية لأداء واجبه على الوجه الصحيح ، وله أن يتحقق من موجودات الهيئة والتزاماتها ، والتي كانت تنص عليها بوضوح المادة رقم (٢٠) من القرار السابق. أما فيما يتعلق بالتقرير السنوي الواجب على مجلس أمناء الهيئة تقديمه للأمير ، كما جاء في المادة رقم (٢٠) من قرار تنظيم الهيئة الجديد ، فقد حُذفت فترة الثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ، والتي كان على مجلس أمناء الهيئة تقديم تقريره خلالها كما كانت تنص عليه المادة رقم (٢١) في قرار إنشاء الهيئة السابق الملغي ، وتُرك الأمر عائماً وغير محدد في القرار الجديد. أما الطامة الكبرى فتمثلت في حذف كل فقرة أو مواد تتعلق بموظفي الهيئة ، خلافاً لما نصت عليه المادة رقم (٢٥) من القرار السابق الملغي التي حُذفت تماماً ، مما خلق وضعاً وظيفياً ومالياً غريباً مستعصياً على الفهم في هيئة متاحف قطر.

لاشك أخي القارئ بأنك لاحظت بسهولة بأن ما صدر في شأن هيئة متاحف قطر ، من قرار إنشاء في ٢٠٠٥ وقرار تنظيم في ٢٠٠٩ ، جاء إستثنائياً ومفصلاً بالقياس لا علاقة له بما أستند عليه إلا بالإشارة وفي مواد عامة منها فقط . أما فيما يتعلق بالمواد المهمة المتعلقة بالإدارة والتنظيم والإمور المالية والمحاسبية والرقابية فأنها تستفيد من مواد خاصة بها مطاطية وعائمة جعلتها خارج سلطة مجلس الوزراء وتجعلها بعيدة عن رقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الإشرافية والرقابية الأخرى . فهل جعل كل ذلك من هذه الهيئة ، التي تستفيد من كل هذه المزايا الإستثنائية والخاصة إن لم نقل أنها تتجاوز القانون ، هيئة مثالية نجحت في تطبيق ما أنشئت من أجله بعد سبعة سنوات من إنشائها ولو في جزء بسيط منه ؟

الوضع العام لهيئة متاحف قطر وحال المتاحف فيها

لا بد من القول بأن هذه المعاملة والوضعية الخاصة لهيئة متاحف قطر جعل منها ذات وضع خاص من الناحية القانونية. فلا نعرف بالتحديد ما القانون الذي تتبعه ، وما هو هيكلها الوظيفي ولا نظامها المالي المعتمد وما هي موازنتها السنوية إذ لم يعلن عن ذلك مطلقاً منذ إنشائها ناهيك عن عدم الإعلان عن أي

تقرير مالي. هذا الغموض وهذه الضبابية أعطت الإنطباع بأن هيئة متاحف قطر، بما تحظى به من وضع خاص لا يتوافق مع القوانين المعمول بها لا تجده في أي مكان آخر من الجهات الحكومية ، تأتي فوق القانون وفوق المسائلة والمحاسبية. لذلك ترى فيها العديد من مظاهر الفوضوية واللانظام ، فعلى الرغم من اعتماد الأمير لهيكل تنظيمي ما ، تراه يأتي مطاطيا ومرنا من حيث إختلاق الوظائف والمناصب والمسميات وتفاوت الرواتب دون اعتماد من أي جهة إشرافية ، فلا جدول رواتب محدد في الهيئة إذ يترك للتقدير الشخصي والأهواء والأمزجة والمحسوبية والعلاقات الشخصية ! ويتم التعيين مباشرة في الهيئة بعقود داخلية لا يعلم مدى قانونيتها ، وكل هذا يتم بعيدا عن قانون الموارد البشرية . لكن ، في المقابل ، نرى تطبيق قانون الموارد البشرية على الموظفين القدامى الذين كانوا تابعين لإدارة المتاحف والآثار قبل إنشاء الهيئة وعلى بعض الموظفين القطريين الجدد. أما بالنسبة لتوظيف الأجانب فهذا له معايير خاصة بالهيئة تعتمد على الجنسية والوظائف المختلفة لهم ، وأغلبها لا حاجة لها ، وعلى العلاقات الشخصية والمحسوبية والعرق ولون البشرة وخلافة ، وتجد فيها تفاوت ضخم جدا في الرواتب لا علاقة له بأي جدول رواتب في الدولة !!! لذلك ترى العجب العجاب في هذه الهيئة ، فجزء من الموظفين القطريين يتبع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتطبيق قانون الموارد البشرية ، وهي الفئة الأكثر تضررا ، والجزء الآخر يتمتع بعقود داخلية بشروط ورواتب أفضل تصل في بعضها إلى أكثر من ثلاثة أو أربعة أضعاف ما يستلمه الموظف القديم الأعلى درجة من بين زملائه في نظام قانون الموارد البشرية. لذلك لا تستغرب عزيزي القارئ عندما ترى موظف لا يتجاوز سنه الثلاثين عاما يستلم راتب قد يتجاوز المائة ألف ريال ! أما بالنسبة للأجانب ، وتحدث هنا عن الأوروبيين والأمريكان ، فقد تصل رواتب بعضهم إلى ما هو أكثر من مائة وخمسين ألف وربما أكثر !!!

لقد حددت المادة رقم (١٦) من قرار تنظيم هيئة متاحف قطر لسنة ٢٠٠٩ مهام مدير عام الهيئة الذي يعين من قبل مجلس أمناء الهيئة والمتمثلة بإجازا في كل ما هو من شأنه تسيير وتطوير العمل المتحفى والآثاري وتقديم الخطط والبرامج والمقترحات في سبيل ذلك. لكن هل تم ذلك فعلا !؟

لقد مر على هيئة متاحف قطر أربعة مدراء قطريين منذ إنشائها لم يكن لأحد منهم أي علاقة متميزة بالعمل المتحفى والآثاري ولا حتى بالعمل الثقافي إجمالا. لذلك لم يستطع هؤلاء تقديم أي شيء يذكر لتطوير العمل والرقي به ، بل على العكس تماما ، كان ذلك عامل سلبي أدى إلى تراجع وتدهور عمل المتاحف والآثار. فقد عمل هؤلاء مع الأسف الشديد على إقصاء وتهميش المتخصصين وأصحاب الخبرات وتعيين وتقريب المعارف والأصدقاء وغيرهم ومعظمهم من لا علاقة له بطبيعة عمل الهيئة. فصارت الهيئة بهذا الشكل مجرد جهة إدارية تهتم بالعمل الورقي المتمثل فقط في توافه الأمور الإدارية كالإجازات والدرجات وغيرها ، وأصبح العمل الحقيقي للهيئة في أسفل الأولويات ! لما لا وقد جاء كل من هب ودب ممن لا علاقة له بصلب عمل الهيئة للعمل فيها من أجل الرواتب فقط ، ورجع إلى الخلف ممن هم أصحاب الإختصاص والمعرفة !؟

في هذا الوضع المقلوب ، تمكن الأجانب من الدخول شيئا فشيئا في الهيئة ، خاصة في العمل المتعلق بالمتاحف مباشرة وفي جوانبه المختلفة أمام تساهل من جاء من القطريين الجدد ، واستطاعوا التحكم في كل

المتاحف دون إستثناء ، سواء المفتوحة منها أو المغلقة أو التي لاتزال قيد الإنشاء أو حتى التي لاتزال مجرد مشروع على الورق !!!.

وياليت بقت سيطرة الأجانب على المتاحف فقط دون إدارة الهيئة نفسها ، فكنتيجة طبيعية لهذا الوضع الغير طبيعي ، ولعدم وجود من يستطيع مواجهتهم من القطريين وفي هذا الجو من اللامبالاة ، إن لم نقل من الموافقة والتبريك من قبل أصحاب الشأن في الهيئة ، تمكن الأجانب من فرض سيطرتهم على كافة مرافق الهيئة بما فيها منصب مدير الهيئة الذي استحوذ عليه مؤخرا أجنبي ليست له صلة متميزة بإدارة المتاحف ، وهو بدوره لا علاقة مباشرة له بالعمل المتحفي في قطر ، أستطاع في فترة قصيرة جدا من جلب العديد من أشخاص بتعيينهم في الهيئة في وظائف ومناصب بمسميات مدراء أختلقت بالمقاس لهم لوجود لها في أي هيكل وظيفي ، لا ذلك الذي أعتده الأمير ولا غيره !

هذه السيطرة المطلقة من قبل الأجانب على إدارة هيئة متاحف قطر ومتاحفها مكنتهم من امتلاك حق الدخول الحصري على جميع مقتنيات المتاحف التي تقدر بمليارات الريالات وسحبها ممن تبقى ممن كان يملك هذا الحق من القطريين. خذ مثال على ذلك ، مقتنيات متحف الفن الإسلامي ومجموعة الدولة في المسكوكات الإسلامية التي تقدر بمئات الملايين !!! أضف إلى ذلك ، إستغلالهم وإستفادتهم من كل المزايا الوظيفية المخصصة أصلا للقطريين فقط المتمثلة في تمثيل الدولة في الخارج ومهام السفر والبدلات وتذاكر السفر والدورات التدريبية والورش وزيارة المتاحف الخارجية والفعاليات والمناسبات المختلفة. خذ مثال على ذلك الأسبوع الثقافي القطري في اليابان الذي وقع خلال السنة الماضية وماشابه من شوائب وغموض ، ومثال صارخ آخر تمثل في إرسال خبير أجنبي في دورة تدريبية إلى بلاده بعد ثلاثة أيام فقط من تعيينه ، على الرغم من أن القانون لايسمح بإرسال أي موظف في دورة تدريبية إلى الخارج ، شريطة أن يكون قطري ، إلا بعد ستة أشهر من تعيينه !!!!

ما يحز في النفس عزيزي القارئ ، بالإضافة إلى كل ما ذكر ، هو الغياب القطري الفعلي التام عن مشروع متحف قطر الوطني. فكل ما دار ويدور حول هذا المشروع الوطني (كما يسمى) يتم بأيدي الأجانب فقط وبشكل دراماتيكي مطلق ولا ترى أي قطري في كل ما جرى ويجري من اجتماعات بين ممثلي الهيئة واستشاري المشروع أو المصمم الداخلي أو المقاول ، مما يثير التساؤل الفعلي حول تقسيمات المشروع ويخلق إشكالية جدية تتعلق بمحتوى ومضمون ما قد يعرض من مقتنيات في هذا المتحف الجديد تمثل الثقافة والهوية القطرية وتراثها الأصيل !؟

وقد تمكن الأجانب أيضا من السيطرة على مسألة تنظيم الفعاليات والمعارض على الرغم من قلتها ، وهذا بعيدا عن القطريين وعن أي رقابة ومحاسبة. قل لي ، هل تم تقديم أي تقرير مالي عن أي فعالية قام أو نظمها هؤلاء ؟ وليس هذا تجنيا بل من واقع ، فنظرة واحدة على الطبيعة الأجنبية لمعظم هذه الفعالية تكفيك لتعرف بأن من وراءها هم الأجانب ، إذ إن الفعاليات المتعلقة بالمحلية أو الإقليمية قليلة ومنها المعرض الوحيد الذي قام به قطريون ولاقى نسبة نجاح ما كان معرض "مال أول". وما يدور على الفعاليات والمعارض يدور على المحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية ، فمعظم من يقوم بها هم من الأجانب الذين يتلقون الدعوات من الهيئة ، أما بالنسبة للمحاضرين والمشاركين المحليين والعرب فعددهم يكاد لا

يذكر ، فضلا عن معظم هذه الفعاليات تقام وتدار باللغة الإنجليزية ومعظم حاضريها من الأجانب الذين يأتون بدعوات مسبقة. وبهذا ، وباختيارها لهذا الطريق ، لم تتمكن هيئة متاحف قطر من ترسيخ قدمها في المجتمع المحلي الذي يفترض أنها تعمل لهم ، ولم تستطع من التعامل مع الجهات المحلية الأخرى ذات الصلة لعدم وجود آليات وقواعد مشتركة ولا سياسات ثقافية واضحة لديها. ولهذا فإنه من المؤسف جدا أن لا يستفيد المواطنون من الأموال الضخمة التي تصرفها الهيئة وتوجه في مجملها للأجانب !

وأمام هذا الاكتساح الأجنبي وجدت الهيئة نفسها غائبة عن معظم المشاركات المحلية والخليجية والعربية وحتى بعض الدولية نظرا لغياب العنصر القطري صاحب الكفاءة ، اللهم اجتماع وكلاء الآثار الخليجين ومع ذلك لا تجد الهيئة من تستطيع ترشيحه ليتم تكريمه في اجتماع الرياض القادم من الشخصيات القطرية ممن عملوا في مجال المتاحف والآثار بعد إقصاءهم أو إحالتهم للتقاعد القسري المبكر !

بعد كل هذا عن الوجود الأجنبي في هيئة متاحف قطر ، وإدعاء البعض بأن ذلك ضروري لحاجة البلاد لما أسموه بالخبرات الأجنبية لتطوير المتاحف ، واستفادة الهيئة من دعم مادي ومعنوي مطلق ، نقول مرة أخرى : هل استطاعت الهيئة أن ترتقي فعلا بالعمل المتحفي ؟

تقول البوادر بعكس ذلك ، فالهيئة لا تملك سياسات أو رؤى أو خطط لعملها تدرج بها تحت العمل الثقافي بعمومه. وليست لديها أي برامج لتطوير العمل ولتأهيل وتدريب كوادر وطنية ، وهي مع الأسف لم تتمكن منذ إنشائها من تخريج قطريين في العمل المتحفي والآثاري ولا نرى أية بوادر لذلك حتى في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من طبيعة عملها الذي يتطلب التعامل مع الجهات التعليمية والثقافية ذات الصلة بعملها ، تجدها غائبة تماما عن ذلك فلا تعاون فعلي مع مدارس أو جامعات أو مراكز ثقافية أو فئات من المجتمع المحلي ، والذي يجب أن يكون بهدف تنمية المجتمع وتنقيفه وهو من صلب العمل المتحفي. وعلى كل لا تهتم الهيئة كثيرا بتثقيف المجتمع المحلي بقدر اهتمامها ببناء متاحف ضخمة لإبراز صورة ما للخارج ، وهذا ما يفسر عدم وجود برامج تعليمية وتنقيفية حقيقية للجمهور المحلي . وتظن بأنها ، بشراؤها لبعض اللوحات لفنانين غربيين وبعض المقتنيات الثمينة الأخرى تستطيع أن تصل لما أسمته بالعالمية متناسية بأن الوصول للعالمية لا يكون ببناء المتاحف وشراء بعض المقتنيات بقدر ما يكون ببناء الإنسان وبناء الثقافة من خلاله . وكمثال بسيط على هذا ، يكفيك أن تذهب لمكتبة متحف الفن الإسلامي الخاوي على عروشه لتعلم بأن الوصول إلى العالمية حلم بعيد المنال لو أستمر الأمر على ما هو عليه. هذا ناهيك عن عدم مشاركة الهيئة مطلقا في معرض الدوحة الدولي للكتاب أو غيرها من المعارض المشابه ، مما يبرهن أن أعمال النشر والبحث والدراسات والإصدارات الثقافية ، والتي هي أيضا من صلب العمل المتحفي ، ليست من أولويات الهيئة ، هذا مع عدم نسيان أنك لا ترى حتى مسؤولي الهيئة في أغلب الفعاليات والمناسبات الثقافية والإعلامية التي تقام على الساحة المحلية كالندوات والمحاضرات والمؤتمرات فما بالك بمشاركتهم فيها بورقة عمل ما أو نقاش ما أو حتى سؤال ما ؟؟؟!!!

إذن ، لماذا أنشئت الهيئة وماذا يفعل هؤلاء ؟

سؤال بسيط يوجه المواطن العادي عندما يرى كيف تتوسع هذه الهيئة وكيف تصرف لها الأموال دون حساب وتدفع فيها هذه الرواتب الضخمة لموظفيها الأجانب قبل القطريين وما مردود كل ذلك على الوطن والمواطن؟!

لقد حددت المادة رقم (٤) من قرار تنظيم هيئة متاحف قطر رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ اختصاصات الهيئة في النهوض بالمتاحف والآثار ومشروعات التنقيب عنها ، وإدارتها والإشراف عليها وتطويرها وجمعها وتسجيلها وحمايتها بكافة الوسائل ، وتهيئتها للانتفاع العام والمحافظة على الآثار ومقتنيات المتاحف. فهل التزمت الهيئة فعلا بعملها هذا وقامت به كما يجب؟!

تأكيدا لما جاء أعلاه لم تتمكن الهيئة فعلا من الاهتمام بمجال عملها بعد إقصاء أغلب المتخصصين وجلب من ليس لهم ناقة ولا جمل في العمل المتحفي ! لذلك رأينا الهيئة في بدايات إنشائها تطلع علينا بتنظيم مهرجان للسينما تحت اسم مهرجان ترابيكما السينمائي وهو النسخة التي أنتت إلينا من نيويورك. ثم تراها تمول معرض وفعاليات أجنبية خارج قطر لفنانين غير قطريين كالإنجليزي ادميان هيرست الذي استمر معرضه لسنة أشهر وأشتتت منه الهيئة لوحة عادية بمبلغ كبير قيل أنه يعادل الستون مليون جنيه استرليني ، ورعت معرضا آخر أثناء الالعاب الأولمبية في لندن خلال شهر يونيو الماضي ، لمصورات فرنسيات. علما بأن المتاحف في العالم هي من تبحث عن من يرعاها ويمول فعاليتها وليس العكس. ومن الأمثلة الأخرى بأن الهيئة تدخل في عمل غيرها ، رعايتها لندوة الكنوز البشرية التي تأتي من صلب عمل وزارة الثقافة حسب المشروع المعتمد من اليونسكو ، وإستضافتها لمعارض لفنانين تشكيليين وهي بذلك تسحب البساط من مؤسسات أخرى من أصحاب الاختصاص كجمعية الفنانين التشكيليين ومركز الفنون البصرية وجمعية التصوير الضوئي وغيرهم. كما أنها تنظم وتشارك في أسابيع ثقافية كتلك في فرنسا واليابان وهذا من عمل وزارة الثقافة ، وتستضيف أفلام سينمائية كمهرجان الأفلام البريطانية المقام في متحف الفن الإسلامي في إطار فعاليات السنة الثقافية القطرية البريطانية ٢٠١٣ ، وهذا كذلك ليس من اختصاص الهيئة . وتظهر علينا مؤخرا بالإعلان عن افتتاح مطاعم وتنظيم مهرجان للأغذية مصاحب بمسابقاتها المتسابقون يحصل بها الفائزون على جوائز قيمة الخ.

لقد جاءت هيئة متاحف قطر لتدخل في منافسة مع وزارة الثقافة وليس لتتولى مهمة العمل في المتاحف والآثار كما جاء في قرار إنشائها. ولا ننسى أن نذكر أيضا مؤسسات كالحى الثقافي ومؤسسة قطر والمكتب الهندسي الخاص وغيرها ، التي تعمل كل على حده في العمل الثقافي وبمعزل تام عن الآخر ، وكل يدعي العمل في الثقافة ، مما جعل من وزارة الثقافة ، التي يفترض أنها الأصل ، الحلقة الأضعف بينهم. وقد برهن هذا على عدم وجود سياسة ثقافية واضحة تنتهجها الدولة في سبيل نشر اللغة العربية والثقافة والوطنية والتراث التاريخي لها ، بل على العكس تماما ، نجد تسابقا في تنظيم فعاليات ثقافية مختلفة لدول أخرى تحظى باهتمام واسع لا تتمتع بها الفعاليات المحلية القليلة. وقد برهن الواقع الثقافي أيضا على أن القوة لا تكمن في المؤسسات بل في من يقف وراء هذه المؤسسات من أفراد ، مما يعزز الاعتقاد بغياب النظام المؤسسي وبروز كل ما هو مرتبط بالفرد ومدى قوته وقربه من مركز اتخاذ القرار.

على الرغم من الدعم المطلق التي حظت وتحظى به هيئة متاحف قطر ، لم تتمكن من تحقيق إنجاز ملموس يحسب لها . فمتحف الفن الإسلامي كان قيد الإنشاء وعلى وشك الإنتهاء من بناءه عندما أنشئت الهيئة ، بل على العكس تماما ، عانى هذا المتحف من تأخيرات بسبب التغيير الذي حصل. و متحف قطر الوطني الجديد كذلك كان مشروعا قائما. وبخلاف ذلك لم تتمكن هيئة متاحف قطر ، على الأقل إلى الآن ، من إنشاء متحف جديد للسلاح وتركته كما هو عليه يرزح تحت وضع لا يحسد عليه بوجوده في قلل سكنية. ولا يختلف الوضع مع متحف المستشرقين الذي يقع اليوم في مبنى إداري. أما باقي المشاريع التي كانت مطروحة من زمان المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث فبقت على ما هو عليه على الورق مع فارق بأن الهيئة انشئت لها كوادر برواتب عالية دون أن يكون لهذه المتاحف وجود حقيقي.....الخ.

بعد كل هذا ألا يحق للمرء أن يتسأل عن جدوى إنشاء مثل هذه الهيئة ، أو على الأقل الآن ، عن جدوى إستمرارها خاصة وأنها تستنزف المال العام !!!.

لم يكن قرار إنشاء هيئة متاحف قطر موفقا ، وقد ثبتت الأيام ذلك بفترة جد قصيرة بعد الإنشاء ، فما بالك اليوم بعد مرور السبعة سنوات ؟ وقد ظهرت العديد من المطالبات في هذه الأثناء بأرجاع المتاحف على ما كانت عليه من تبعية لوزارة الثقافة بعد ثبوت فشل الهيئة في تادية مهامها وتدخلها في اختصاصات الغير ، وليس هذا فقط بل وأرجعت العمل المتحفي للوراء وقضت على ما بناه من كانوا قبلها ، فلماذا هذه المكابرة ولماذا هذا التعنت ، خاصة وأن الهدر في المال العام مستمر ويتدفق كالشلال و لاتوجد أية نتائج مرجوة لا في المستقبل المنظور ولا في المستقبل البعيد !!!

ليكن منكم إنسانا رشيد يوقف هذا النزيف الحاد.

والله الموفق ،،،

حسن علي الأنصاري

المراجع :

- سطور عن تاريخ المتاحف

د. درويش مصطفى الفار ، ٢٠٠٥ ، مطابع الدوحة الحديثة

- قانون الهيئات والمؤسسات العامة رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٤

- قرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة متاحف قطر

- قرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم هيئة متاحف قطر